

نشرة صحفية

الغياب واسع النطاق للأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة يعيق التقدم الفلسطيني بشكل كبير

رام الله ، 9 مايو/أيار 2010 – ما لم يحظ الفلسطينيون بسيطرة اقتصادية وبيئية كاملة، وخاصة التحكم في سياسات الاقتصاد الكلي، والتجارة، وسبل الرزق، والموارد المائية، والحدود، فإن الحفاظ على التنمية سيبقى أمراً بعيد المنال، ذلك وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني الأخير، والذي أطلق اليوم بحضور الدكتور/ سلام فياض، رئيس الوزراء والسيد/ينس تويبرغ-فرانزن، الممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009 "الاستثمار في الأمن الإنساني، من أجل دولة مستقبلية" يستكشف أوجه الأمن الإنساني – الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والسياسي، والشخصي، والمجتمعي – من منظور التأسيس للتحرك من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة. إن إعادة تأطير مفهوم "الأمن" بحيث يوضع أمن الأفراد على قدم المساواة مع أمن الدولة ومؤسساتها، يعد أمراً ضرورياً عند التأمل في أوضاع الحياة اليومية للفلسطينيين، ويكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى الخطاب المرتكز إلى الأمن الذي تتبناه دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي كلمته في حفل الإطلاق، قال الدكتور سلام فياض: "إننا نريد أن نرى علامات على إنهاء الاحتلال. نريد أن نرى وضع حد للعمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة أ، ونريد أن يكون للفلسطينيين وجود أمني رسمي ودائم في جميع المناطق الفلسطينية. ونحن لا نرى هذه المطالب كإجراءات لبناء الثقة فحسب ولكن كمؤشرات على وجود دولة في طور التكوين. وهو ما نراه ضرورياً لكي تكون لمبادرات السلام مصداقية. كذلك لتحقيق توافق فلسطيني حول تلك المحادثات نحن بحاجة إلى أن نرى علامات واضحة على إنهاء الاحتلال". وأضاف أن تحقيق التنمية المستدامة سيظل هدفاً بعيد المنال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دامت الأرض لا تزال محتلة.

هذا التقرير حرره فريق مستقل مؤلف من أكاديميين وممارسين تنمويين دوليين وفلسطينيين.

الفقر المرتبط بغياب التمكين

يحصل العديد من الفلسطينيين علي ما يكفي من المساعدات الغذائية لإعالة أنفسهم، ولكن لأنهم غير قادرين على كسب ما يكفي من المال لإطعام أنفسهم فإنهم يعانون من حالة من الاعتماد الكامل على الغير. وكما يبين التقرير، فإن هذه الحالة لا تمثل فقراً بسبب عدم الكفاية وإنما هو فقر بسبب غياب التمكين.

وقد تم تحقيق مكاسب صغيرة في مجال التنمية، وهو نسق يجب أن يستمر. ويؤكد التقرير على وجود علاقة ترابط واضح بين درجة مسؤولية السلطة الفلسطينية عن قطاع ما والقدرة على إحراز تقدم إيجابي في التنمية الإنسانية. ويعطي قطاعي التعليم والرعاية الصحية مثالين جيدين على قدرة الفلسطينيين على تحقيق التقدم إذا ما توفر لهم ولو قدر بسيط من فرص العمل. على النقيض من ذلك، تسببت الرقابة الصارمة المفروضة على الأرض الفلسطينية في إضعاف الاقتصاد الوطني بشكل منتظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فالفلسطينيون ليس لديهم سلطة على مجالهم الجوي، أو مياههم الإقليمية، أو مواردهم الطبيعية، أو على حركتهم، أو على أدوات الاقتصاد الكلي التي تمكنهم من الاستقلال الاقتصادي.

وقال الدكتور فياض أن التقرير وثق بالتفصيل حالات التشنج والبؤس التي تسبب فيها الاحتلال للفلسطينيين، والتي تعرقل كل الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية وبدعم من المجتمع الدولي لتحسين الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن الفشل في تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين "لم يكن نتيجة لعدم وجود إرادة من جانب السلطة الفلسطينية أو عدم وجود رغبة من قبل المجتمع الفلسطيني ولكن نتيجة لنظام الاحتلال وممارساته".

التفتيت الجغرافي والاستقطاب السياسي

منذ عام 1967 والتقسيم الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة يزداد وضوحاً بشكل تدريجي. يوضح التقرير أن نظام التفتيت المنهجي الذي انتهجته دولة إسرائيل لفصل المجتمعات الفلسطينية في سلسلة من الأربخبيلات المجزأة كانت له تأثيرات سلبية واسعة النطاق على التماسك الاقتصادي والاجتماعي وثقافي للفلسطينيين.

ويرى كاتبو التقرير أن الانقسام الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة قد ساهم في إضعاف السلطة المركزية وإضعاف مؤسسات الحكم المركزية للسلطة الفلسطينية، كما أدى إلى زيادة حدة الاستقطاب الفلسطيني الداخلي علي المستوى السياسي. وتجسدت النتيجة في ارتفاع مستوى العنف السياسي وكبح الحقوق المدنية من قبل السلطات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. و يؤكد التقرير على أن نهج نوع ما من عملية المصالحة الوطنية قد يكون ضرورياً لتجاوز الآثار المدمرة للعنف السياسي وتصبح حالة التهميش السياسي لجموع الفلسطينيين العاديين.

وفي كلمته في اطلاق التقرير، نبه السيد/ ينس تويبرغ-فراندرن إلى أن "أمن الإنسان يشكل القاعدة الأساسية للتنمية، والتي تهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة التي تمكن الناس من أن يتمتعوا بحياة مديدة وصحية وخلاقة. هذا تقرير هو بمثابة تذكير بالتحديات العديدة التي لا يزال الفلسطينيون يواجهونها، وعلى رأسها الاحتلال والانقسام الداخلي."

الاستثمار في الأمن الإنساني

ومع الإقرار بأنه لا يجوز الاستمرار في بقاء الوضع على ما هو عليه، يؤيد التقرير تبني نهج براغماتي لتعزيز الأمن الإنساني فيما لا يزال الفلسطينيون يعيشون تحت الاحتلال أو يخرجون من ظله.

وللمضي قدماً يبرز التقرير الأهمية البالغة لتبني استراتيجية لبناء الدولة بالمشاركة تسعى إلى تحقيق التكامل/التواصل الجغرافي، والتكامل الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والسيادة وتحقيق المصالحة السياسية. كما يدعو التقرير إلى تشكيل لجنة للحكم الفعال ذات تمثيل واسع لرصد تنفيذ الاستراتيجية ولضمان الشفافية للسلطة الفلسطينية وبناء المساءلة ومنح المصادقية لمشروع بناء الدولة. كذلك يدعو التقرير إلى فصل المعونات عن العملية السياسية حتى يكون بالإمكان ترسيخ تدابير مؤسسية تكفل حماية حقوق الفلسطينيين ومعالجة احتياجاتهم.

تقرير التنمية الإنسانية 2010/2009 للأرض الفلسطينية المحتلة هو التقرير الخامس من نوعه، وهو تقرير مستقل أعد بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، وذلك لتحفيز حوار وطني عام ومتجدد حول التنمية البشرية والأمن البشري. ويأمل كاتبوه في أن يؤثر التقرير على حوارات وضع السياسات من خلال تقديم بيانات ميسرة ودقيقة وتحليلات متعمقة حول قضايا التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ :

في القدس: دانية درويش ، مسؤولة الإعلام -- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
هاتف: +972-2-6268229 بريد إلكتروني: danial.darwish@undp.org
كونال أوركهارت ، مستشار العلاقات الخارجية -- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
هاتف: +972-2-6268200 بريد إلكتروني: conal.urquhart@undp.org

في القاهرة: نعمان الصياد، المستشار الإقليمي للإعلام -- المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: +20 2 27702242 خليوي: +20 10 1811876 بريد إلكتروني: noeman.alsayyad@undp.org

في نيويورك: سوسن غوشة، رئيسة قسم الاعلام الخارجى - المكتب الاعلامى بالمقر الرئيسى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: +1 (212) 906-5382 بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org

لمزيد من المعلومات حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الرجاء مراجعة : <http://www.undp.ps>.

يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة شبكة التنمية للأمم المتحدة حول العالم، ويعمل على الدعوة إلى التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرات والموارد لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل. ولبرنامج توأمة ميداني على أرض الواقع في 166 بلداً، حيث يعمل مع تلك البلدان على تطوير حلول خاصة بهم لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي الوقت الذي تعمل فيه البلدان على تطوير القدرات المحلية، يمكنها أن تعتمد على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكته واسعة النطاق من الشركاء. يرجى زيارة الموقع: www.undp.org